

قطاع الطاقة في سوريا ولبنان: منفذ الجماعات المسلحة لتقويض سلطة الدولة

سهيل الغزي

يعكس ضعف مؤسسات الدولة وهشاشتها في هذين البلدين.

سوريا

فقدت حكومة نظام الأسد السيطرة تدريجياً على حقول النفط والغاز منذ عام 2012، عندما سيطرت قوات

يعاني منها سكان البلدين مع استمرار فشل الدولتين في حلها. سمحت أزمة الطاقة للجماعات المسلحة ومن ورائها دول إقليمية باغتنام عدة فرص، منها محاولة توفير حلول للأزمة للحصول على دعم شعبي، أو الترشح على حساب المواطنين، وهو ما

يمكن اعتبار الأزمات الاقتصادية والمعيشية في سوريا ولبنان مترابطين بشكل وثيق بسبب سياسات الدولة الخاطئة التي سمحت للقطاع الخاص المتحالف مع الميليشيات المسلحة بالسيطرة على قطاع الطاقة الذي يمس حياة المواطن السوري واللبناني بشكل يومي.

“

لا تُعتبر سوريا ولبنان دول نفطية مقارنة بعدة دول إقليمية، حيث بلغ إنتاج النفط في سوريا قبل اندلاع الصراع في هذا البلد حوالي 400 ألف برميل عام 2009، يتركز في حقول لبنان الشرق سوريا، بينما لا يستخرج لبنان النفط، لكن الدراسات الجيولوجية تظهر إمكانية استخراج كميات كبيرة من الغاز من البحر الأبيض المتوسط. في السنوات الأخيرة، تعاني كل من سوريا ولبنان من أزمة الطاقة التي ساهمت في ازدياد حدة الأزمة المعيشية التي



الديموقراطية "قسد" (المرتبطة بمنظمة العمال الكردستاني الإرهابية (PKK)، برز اسم رجل الأعمال حسام القاطرجي كوسيط لتجارة النفط مع النظام. القاطرجي، الذي استفاد من علاقاته مع وجهاء محليين مقرين من قادة ميليشيا وحدات حماية الشعب الكردية YPG (الفرع السوري لمنظمة PKK، وهي الفصيل الرئيسي في قوات سوريا الديمقراطية)، استطاع إبرام اتفاق يضمن فيه نقل وتأمين شحنات النفط إلى مناطق سيطرة النظام مقابل تكريرها وإعادة بيعها، بل قام أيضاً بتأسيس ميليشيا خاصة مهمتها حماية شاحنات النفط من هجمات تنظيم داعش. سمحت الأموال الضخمة التي حصل عليها القاطرجي من تجارة ونقل النفط بإنشاء عدد من المشاريع داخل سوريا والحصول على ترخيص لإنشاء أول مصفاة نفط خاصة في سوريا على الرغم من وضعه على قوائم العقوبات الأمريكية والأوروبية وحتى السعودية مؤخراً بسبب علاقاته مع تنظيم داعش وميليشيات تابعة للحرس الثوري الإيراني.

على الجانب الآخر، لم تكتفِ قوات سوريا الديمقراطية ببيع النفط إلى النظام عبر القاطرجي، بل قامت ببيع النفط خارج سوريا عبر إقليم كردستان العراق. وعلى الرغم من عدم وجود أرقام دقيقة لانتاج وتصدير النفط، إلا أن الأرقام التقديرية تتحدث عن استخراج حوالي 200 ألف برميل يومياً يتم نقل نصفها إلى مناطق سيطرة نظام الأسد وتقوم "قسد" ببيع النصف الآخر

بتكوين ثروة كبيرة والحفاظ على منشأة توينان للغاز جنوب الرقة المملوكة لشركة "ستروي غاز" الروسية، والتي قام حسواني عبر شركته "هيسكو" بإنشائها عام 2007. هذه الصفقة بين حسواني وداعش دفعت الولايات المتحدة إلى إدراج اسم جورج حسواني وشركاته على قائمة العقوبات في تشرين الثاني 2015.

مع نهاية عام 2016 وانحسار سيطرة تنظيم الدولة على حقول النفط والغاز في محافظتي الحسكة ودير الزور لصالح قوات سوريا

المعارضة المسلحة على مناطق شاسعة في شمال شرق سوريا، كما تعرضت أنابيب النفط التي تنقل النفط إلى مصفاتي حمص وبانياس في غرب البلاد إلى عدة تفجيرات أدت إلى خروجها عن الخدمة. تبع ذلك سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على غالبية حقول النفط والغاز بعد معاركه مع قوات المعارضة، ثم قام رجل الأعمال السوري-الروسي جورج حسواني، وعبر وجهاء محليين، بعقد صفقة مع تنظيم داعش تضمن بيع ونقل النفط وعدم التعرض للعاملين في الحقول النفطية. حسواني استفاد من هذه الصفقة



بسوق النفط المحلية، بسبب سيطرة شركات القطاع الخاص المرتبطة بقيادة الميليشيات المسلحة التي احتكرت عملية استيراد وتوزيع النفط ومشتقاته. هذا النظام الاحتكاري استمر بعد نهاية الحرب الأهلية وسيطر بشكل تام على السوق المحلية، حيث وصل الاستهلاك إلى حوالي 6 مليار دولار سنوياً وهو رقم مرتفع بسبب الاعتماد على الديزل لتوليد الكهرباء والاستخدام المفرط لوسائل النقل الخاصة بدلاً عن النقل العام.

مع بداية الأزمة الاقتصادية في لبنان عام 2019، وبعد إعلان الحكومة

سلطات جبل طارق بالاستيلاء على ناقلة النفط "غريس1" في تموز 2019 وهي في طريقها إلى سوريا قبل أن تقوم بالسماح لها بالمغادرة في آب 2019 بشرط تغيير وجهتها إلى ميناء آخر. كما نشرت وسائل إعلام أجنبية تقارير حول استهداف اسرائيل لناقلات نفط إيرانية متجهة إلى سوريا في البحر الأحمر. كما استخدمت إيران النفط للضغط على النظام للحصول على المزيد من التنازلات وقامت بإيقاف شحنات النفط لمدة 6 أشهر في بداية عام 2019.

لبنان

مع بداية اكتشاف النفط في الشرق الأوسط في ثلاثينات القرن الماضي، تحول لبنان تدريجياً إلى مركز لشحن وبيع النفط العربي إلى الدول الأوروبية مما رفد خزينة الدولة اللبنانية، وحتى القطاع الخاص، بإيرادات ضخمة وارتفاع متدنية للسوق المحلي. في ثلاثينات القرن الماضي، بدأ العراق تصدير النفط عبر خط أنابيب شركة نفط العراق التي وصلت حقول العراق بميناء طرابلس في شمال لبنان، ثم وصل النفط المنتج في السعودية والكويت عبر خط أنابيب Tapline الذي يمر عبر سوريا والأردن. لكن صادرات النفط عبر لبنان انقطعت لعدة أسباب منها تأميم العراق لشركة نفط العراق، والاضطرابات السياسية مع سوريا، واندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، وبداية ظهور ناقلات النفط العملاقة التي نقلت نفط الخليج إلى أوروبا. ما ساهم بفقدان الدولة لمورد مالي هام تزامن مع فقدان قدرتها على التحكم

خارج سوريا. في منتصف عام 2020، وقع مجلس سوريا الديمقراطي، الكيان السياسي التابع لقوات سوريا الديمقراطية، إتفاقاً مع شركة ديلتا كريست الأمريكية لتطوير حقول النفط التي تسيطر عليها قسد. الاتفاق، الذي نشرته وسائل إعلام أجنبية، شمل بالإضافة إلى ذلك تسويق النفط خارج سوريا وإنشاء مصفاتي نفط لتوفير حاجة شمال شرق سوريا من النفط المكرر وعدم الاعتماد بشكل كلي على نظام الأسد. تبع الاتفاق إعلان وزارة الخزانة الأمريكية إعفاء الشركة من العقوبات المنصوص عليها في قانون قيصر وهي الخطوة التي أثار غضب تركيا وروسيا، قبل أن يلغي الرئيس بايدن الإعفاء في أيار 2021.

ومع سيطرة "قسد" على غالبية حقول النفط وبوجود العقوبات الغربية على النظام، أدى التدفق غير المستقر للنفط إلى ازدياد الحاجة لاستمرار التدفق لتفادي الأزمات الاقتصادية والمعيشية، لكن النظام وجد نفسه مضطراً بشكل أكبر للاعتماد على حليفه الإيراني لتزويده بالنفط. حيث أعلنت الحكومتين السورية والإيرانية في عام 2015 عن إنشاء الخط الائتماني الإيراني لتزويد سوريا بحوالي مليون برميل من النفط شهرياً عبر ناقلات النفط مقابل تسهيلات استثمارية للحكومة الإيرانية في سوريا. لكن هذه الخطوة لم تحقق للنظام التدفق المستقر بل على العكس من ذلك، حيث تزايد اعتماد النظام على النفط الإيراني بينما واجهت إيران عقبات لإيصال النفط إلى سوريا بدءاً من قيام



مواقع التواصل الاجتماعي احتفالات بعض أهالي شمال لبنان أثناء مرور الشاحنات من المعبر الحدودي مع سوريا بدون رد فعل من الحكومة اللبنانية التي اكتفى رئيسها نجيب ميقاتي بالتأسف. واستمرت شحنات النفط من إيران بالوصول إلى لبنان واستخدمها حزب الله لحشد الزيد من التأييد داخل قاعدته الشعبية، وخاصة قبل الانتخابات النيابية، من خلال بيعها بأسعار رخيصة عبر مؤسساته الخدمية.

يمكن اعتبار الأزمات الاقتصادية والعيشية في سوريا ولبنان مترابطين بشكل وثيق بسبب سياسات الدولة الخاطئة التي سمحت للقطاع الخاص المتحالف مع الميليشيات المسلحة بالسيطرة على قطاع الطاقة الذي يمس حياة المواطن السوري واللبناني بشكل يومي، كما ساهم اصطفاك نظام الأسد وحزب الله خلف إيران وسياساتهم الداخلية بإضافة قطاعات الطاقة والنفط على قوائم العقوبات الغربية مما ساهم في الازمة الحالية التي انعكست على الوضع المعيشي في البلدين. وعلى الرغم من محاولات الدول العربية إيجاد حل لهذه الأزمة من خلال مشروع خط الغاز العربي وتصدير "الفيول" العراقي إلى لبنان، إلا أن هذه الحلول لأنها تمثل تهديداً حقيقياً لمشروعها التوسعي على حساب الشعبين السوري واللبناني. ■

سهيل الغزوي: باحث من سوريا.

الصفقة إلى التغير المأمول لعدة أسباب منها عدم ملائمة "الفيول" لمحطات توليد الطاقة الكهربائية اللبنانية، وأيضاً آلية الدفع التي أصبحت تحت دائرة الشك بسبب ضبابية عملية الدفع مع الحديث عن شبهات فساد. هذه الأزمة أعطت فرصة جديدة لإيران وحليفها اللبناني حزب الله لإظهار أنفسهم كمخلصين للشعب اللبناني من خلال توريد المشتقات النفطية الإيرانية إلى لبنان عبر سوريا. حيث وصلت البواخر الإيرانية إلى ميناء بانياس السوري ومنها نقلت عبر شاحنات إلى لبنان، وأظهرت مقاطع فيديو نشرت على

اللبنانية عدم قدرتها على دفع سندات الدين الخارجي، ومع فرض قيود على عمليات سحب الأموال من البنوك داخل لبنان، وجدت البلاد نفسها داخل أزمة جديدة مع فقدان المشتقات النفطية بسبب تكتل شركات الاستيراد والتوزيع لفرض شروطها، مع عدم قدرة الحكومة على ضبط السوق الداخلية. وعلى الرغم من المحاولات الخجولة للحكومة لحل الأزمة، مثل الاتفاق مع الحكومة العراقية في منتصف 2021 على استيراد مليون طن من النفط الأسود "الفيول" من العراق لتوليد الكهرباء، لم تؤدي هذه

